

استهدفت تجريف ٣٨٠٠ دونم وتدمير ٢٩٥ منزلاً وأكثر من ١٣٥ انساناً خلال ٣٥ يوماً؛

عملية (عش الدبابير) الإسرائيلية مستمرة والوضع في غزة يندربالكارثة!!



للاونروا إلى عمليات إطلاق النار تجاهها، وذلك خلال محاولتها تقديم الإمدادات الغذائية لأهالي بيت حانون. كما تعرض موكب مفوض عام الأونروا لإطلاق النيران بتاريخ ١٤/٧/٢٠٠٤ من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، رغم التنسيق المسبق مع قوات الاحتلال للسماح بإدخال رسالات الأغذية والمؤن.

ويطالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المجتمع الدولي بالتحرك العاجل والفوري لتوفير الحماية الدولية للسكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقرض احترام قوات الاحتلال لمبادئ القانون الدولي الإنساني لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة في تعاملها مع السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويطالب المجتمع الدولي بضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية، وعدم التعامل مع إسرائيل باعتبارها دولة فوق القانون، الأمر الذي يمثل تهديداً لشرعية الأمم المتحدة ويبرز ازدواجية المعايير في ألياتها لضمان تنفيذ قرارات هيئاتها المختلفة.

جدير بالذكر أن بلدة بيت حانون تعرضت لاجتياحات متكررة من قبل قوات الاحتلال، خلال انتفاضة الأقصى. وفي كل مرة كانت القوات المحتلة توقع عشرات الشهداء والجرحى في صفوف المدنيين، كما كانت تقوم بتجريف آلاف الدونمات من الأراضي المزروعة، وتدمير مئات المنازل السكنية والمحلات التجارية والمصانع. وكان آخر هجمة تعرضت لها بلدة بيت حانون في شهري أيار (مايو) وحزيران (يونيو) من العام ٢٠٠٣، وقد تميزت بانها من أشرس تلك الهجمات.

خدمة قيس برس

مرات ولعدة ساعات، وفي كل مرة كان داخل السيارة شهداء أو جرحى أو مرضى. فضلاً عن ذلك، منعت قوات الاحتلال سيارات الإسعاف من الوصول إلى المرضى والجرحى والشهداء، من أجل إجلائهم وتقديم المساعدة الطبية لهم.

ولا تزال القوات المحتلة تمنع سيارات الإسعاف من الدخول والوصول للمرضى إلا عبر تنسيق مسبق قد يستمر عدة ساعات، مما يشكل خطورة بالغة على حياة المرضى والمصابين. وقد سجلت عدة حالات ولادة تمت داخل المنازل بسبب صعوبة وصول سيارات الإسعاف لها.

تحذير من كارثة إنسانية

ويحذر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من أن استمرار قوات الاحتلال في اجتياحها لبلدة بيت حانون والمناطق المجاورة يندربوقوع كارثة إنسانية، حيث يعاني سكان البلدة من تدهور مستمر في الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية.

فوفقاً لآخر المعلومات التي حصل عليها باحث المركز الميداني، بعد أن اجتاز الحواجز وتمكن من الدخول للبلدة، يعاني سكان بيت حانون من أزمة اقتصادية خانقة، ونقص حاد في بعض المواد الغذائية والمحروقات، حيث لا يسمح بإدخال شاحنات المواد الغذائية إلا عبر تنسيق مسبق، ويتم إدخالها على عربات الكارو التي تتعرض إلى إطلاق نار من قبل جنود الاحتلال المتمركزين على الطرق الرئيسية.

وقد تعرضت العديد من الطواقم الإنسانية التابعة

ومصنعين للباطون بشكل جزئي، و٤ ورش صناعية، وثلاث محلات تجارية صغيرة، فضلاً عن إلحاق أضرار بأكثر من ٨ مصانع في المنطقة الصناعية جنوب بيت حانون.

حتى المؤسسات التعليمية لم تسلم

ولم تكن المؤسسات التعليمية بعيدة عن اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي في بلدة بيت حانون، فوفقاً لما أفاد به باحث المركز، اعتدت تلك القوات على مؤسسات تعليمية، الأولى هي مدرسة بنات بيت حانون الثانوية، حيث اتخذها جنود الاحتلال موقعاً عسكرياً والحقوا أضراراً بالغة في مباني المدرسة، بالإضافة إلى هدم سورها الخارجي من الناحية الشرقية والجنوبية، أما الثانية فهي كلية الزراعة التابعة لجامعة الأزهر، حيث احتل جنود الاحتلال أجزاء من الكلية وجرفوا أكثر من ٧ دونمات من الأراضي الزراعية التابعة لها، ولا زالت الكلية مغلقة، وجراء تلك تعطلت الدراسة فيها منذ أكثر من شهر.

وكذلك الطواقم الطبية

وطالت الاعتداءات الإسرائيلية الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف، ما حال دون تمكن هذه الطواقم والسيارات من أداء عملها. فوفقاً للمعلومات التي وثقها المركز، أطلقت قوات الاحتلال النار باتجاه سيارات الإسعاف والطواقم الطبية، وجراء ذلك أصيبت أربع سيارات منها. كما احتجزت القوات المحتلة سيارات الإسعاف عدة

● القس المحتلة -

أعرب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن خشيتته من النتائج الخطيرة التي أدت إليها عملية قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي تطلق عليها عملية "عش الدبابير"، في منطقة بيت حانون خاصة وشمال غزة عامة، مشيرة إلى أن هذه العملية الحربية تهدد حياة الفلسطينيين ومصادر رزقهم.

ودعا المركز، المجتمع الدولي للتدخل الفوري والعاجل لدى حكومة الاحتلال الإسرائيلي من أجل رفع الحصار الجائر التي تفرضه على المنطقة منذ ٣٥ يوماً، والذي أدى إلى نتائج كارثية على صعيد ارتكاب جرائم حرب ضد السكان المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم وأعيانهم المدنية.

وأستنكر المركز استمرار قوات الاحتلال في ارتكاب جرائمها بحق السكان المدنيين في بلدة بيت حانون وباقي المناطق السكنية في قطاع غزة. كما يؤكد أن ما تقوم به قوات الاحتلال من محاصرة السكان المدنيين وعزلهم، واستهداف منازلهم السكنية بالقصف والتدمير وتجريف أراضيهم الزراعية، واستخدام القوة المفرطة والممته بحقهم، تقع في سياق سياسة العقاب الجماعي التي تمارسها قوات الاحتلال بشكل منظم، وهي جرائم حرب لا يمكن تبريرها بموجب القانون الدولي الإنساني، لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة، كما قالت.

ويؤكد المركز أن هذا التصعيد الخطير في الجرائم الإسرائيلية ما هو إلا نتيجة طبيعية لاستمرار صمت المجتمع الدولي وعجزه عن تحمل مسؤولياته تجاه معاناة السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يكشف عجز المجتمع الدولي عن الوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي، لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة، الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب.

شهداء وجرحى خلال العدوان

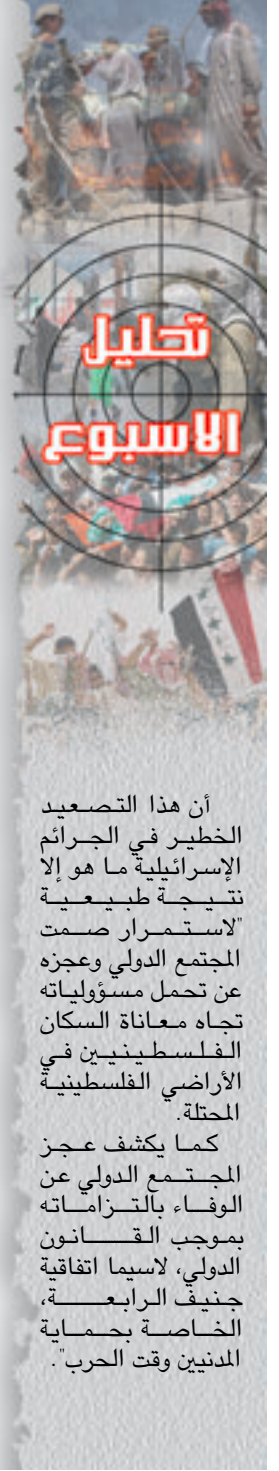
ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى المركز، فقد أدت العملية الحربية لقوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي بدأت في التاسع والعشرين من حزيران (يونيو) الماضي ولا تزال مستمرة حتى اليوم، إلى مقتل ١٦ مواطناً، بينهم ٤ أطفال، بالإضافة إلى امرأة قتلت داخل منزلها.

كما أصيب نحو ١١٩ فلسطينياً بجراح، بينهم ٥٧ طفلاً و٤ نساء، جراح عدد منهم بالغة، ولا يزالون يخضعون لعلاج مكثف في المستشفيات، مشيرة إلى أن عدد الشهداء والجرحى يشير إلى استخدام القوات المحتلة القوة المفرطة والعشوائية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، وتعمدها إيقاع الأذى بهم، وهو ما تشير إليه حجم الضحايا في الأرواح، خاصة بين الأطفال.

تدمير للأراضي والمنازل

ووفقاً للتقديرات الأولية التي حصل عليها المركز، جرفت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حوالي ٣٨٠٠ دونم من الأراضي الزراعية، وخاصة بساتين البرتقال والزيتون والفواكه والدفيئات الزراعية، منها حوالي ١٣٠٠ دونم شرق بلدة جباليا، وحوالي ٣٠٠ دونم غرب بيت لاهيا، والبقية في بلدة بيت حانون نفسها. بالإضافة لتجريف حوالي ٥٠٠ دونم قبل عدة أيام من الاجتياح في بلدة بيت حانون.

كما هدمت تلك القوات ١٥ منزلاً تدميراً كلياً، إضافة إلى ٢٨٠ منزل لحقت بها أضراراً جزئية. عدا عن ذلك، دمرت قوات الاحتلال أربعة معالم للطوب بشكل كلي،



أن هذا التصعيد الخطير في الجرائم الإسرائيلية ما هو إلا نتيجة طبيعية لاستمرار صمت المجتمع الدولي وعجزه عن تحمل مسؤولياته تجاه معاناة السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما يكشف عجز المجتمع الدولي عن الوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي، لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة، الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب.